

اي تخفيض فى وقت العمل ؟

المدخل:

ان احدى من الاساليب التي تعتمد عليها البرجوازية، يتمثل في سعيها لتمرير اصلاحاتها الضرورية الهادفة الى مراكمة الراسمال، على شكل انتصارات عمالية. وهذا الحال ينطبق تماما على منظورها الخاص حول " تخفيض ساعات العمل " المزعوم والذي تتادي بها النقابات والجماعات اليسارية في العالم أجمع.

ان الراسماليين، في مساعيهم المتأبرة بحثا عن فائض القيمة اكثر فاكثرا ارتفاعا، يجدون انفسهم مرغمين دائما على تجديد و تحديث نظمهم الخاصة في ميدان الانتاج، بغرض رفع معدلات الانتاجية. الا ان رفع الانتاجية، هو قبل أى شئ اخر، نتيجة للتوظيف الاكثر استمرارية وديمومة والاكثر منهجية وانتظاما وكثافة للقوى الانتاجية، بما فيها الرئيسية منها التي هي قوة العمل. بيد ان الراسمال، بموازاة قيامة بادخال تحولات في نظمه الخاصة بالعمل، يحدث تحولات في قوة العمل، وفي الانسان انفسهم، بفعل التحولات التي تترتب عن ذلك في ميدان علاقات الانسان مع العمل. الامر الذي يؤدي دائما الى زيادة في معدلات الاستغلال بالنسبة للبروليتاريا. وذلك اولا، لان الاجور تظل غير متناسبة مع انتاج الثروات. وثانيا، لان كل ارتفاع في الانتاج يؤدي بالضرورة الى احداث ارتفاع مواز في كثافة العمل. وهكذا، ففي ظل راس المال، يقود كل تجديد في الالات والمكانن الى تشديد في تقسيم العمل، والى تنظيم في وقت العمل اكثر فاكثرا صرامة و علمية و دقة. مما يخضع البروليتاريا الى تنظيمات واجهزة رقابة والزامات اشد فاشد قسوة تاخذ شكل عملية " استئصال للوقت الميت " ونضال ضد التغيبات وتطوير في حركية قوة العمل و رقابة دائمة وتسريع في المعدلات والى اخره.

مقابل هذا التشديد الدائم في الاستغلال، فان المطلب الثابت الذي ترفعه الطبقة العاملة هو، كان ولايزال، تخفيض وقت العمل. الامر الذي يدفع البرجوازية الى التوجه نحو ايجاد نوع من المطابقة بين المطلب العمالي المذكور من جهة وبين مبدأ " التحديد القانوني ليوم العمل " من جهة اخرى (هذا المبدأ الذي بدونه لايمكن لها ان تجعل العمل الاجتماعي اكثر كثافة واكثر انتاجا للقيمة الفائضة). وهذه المطابقة تهدف في الواقع الفعلي الى التمكن من تحويل " الحركة العمالية " الى مجرد اداة لخدمة الحركة الاصلاحية و لخدمة الاصلاح الدائم لرأس المال.

وهكذا، فـ " التخفيض القانوني لوقت العمل " لاعلاقة له مطلقا مع مطالبة العمال في تخفيض وقت العمل، اذ لايتضمن في حقيقته سوى تخفيضا شكليا لوقت العمل، مادام هذا الاخير لايصبح محتسبا الا كميما، اى كمجرد مسافة زمنية جرى تفريغها من كل خاصية نوعية (كالكثافة والشدة). وبدلا من ان يشكل خطوة في طريق اعتناق البروليتاريا، فان هذا الاجراء يصب في الاتجاه المعاكس حيث لا يهدف الا تكثيف قوة العمل، اى العمل الحي، واخضاعها لشروط الاستغلال الجديدة، ولا يهدف ايضا الا الى توفير غطاء مقبول لتبعية العامل المتزايدة للالات و الاجهزة الرأسمالية مع كل ما يرافقها من تقطيع وتجزئة وبرمجة لحياته بموجب مقتضيات الاحتياجيات الانتاجية لرأس المال، مما يجعله مجرد منتج للقيمة الفائضة اثناء العمل وايضا اثناء اوقات استراحتة. لذلك، فان تخفيض وقت العمل، كمبدأ يعبر ويهدف الى تحرير البروليتاريا من العبودية الفعلية في العمل، لن يصبح حقيقيا الا في خضم النضال الحاد للبروليتاريا ضد البرجوازية بشكل تتجح فيه الطبقة العاملة عبر القوة ان تفرض مطالبها الخاصة التي تتناقض مع نمط الانتاج الراسمالي.

اذن، فان من الضروري جدا ان نميز بين مفهوم رفع الانتاجية و مفهوم تكثيف العمل. فاذا كان هذان المفهومان يرتبطان بشكل وثيق فيما بينهما في ظل الراسمالية، نظرا لان رفع الانتاجية لايمكن ان يتحقق بدون تعزيز كثافة العمل و بدون مضاعفة استغلال البروليتاريا، فان رفع الانتاجية في ظل دكتاتورية البروليتاريا لا بد ان يقوم على تخفيض كثافة العمل و ازالة الاستغلال البروليتاريا الى اقصى حد ممكن. ان الشبوعية التي ترفض تلبية ضرورة تراكم رأس المال، أما تلبية الحاجات الانسانية، والتي تسعى الى تطور القوى المنتجة وتحررها من القيود التي تمثلها علاقات الانتاج الرأسمالية، هي التي ستتحقق (عبر الاستقلال المعمم مثلا) انتاجية اكثر رفقا بشكل واضح في نفس الوقت الذي ستتحقق فيه الغاء كل شكل من اشكال العمل.

التصاعد المستمر للعمل المضاف:

ان العبد او القن، على سبيل المثال، الذي يعمل نصف وقته في ارض السيد مجانا والنصف الاخر في قطعه الصغيرة ، يبدو مستغلا بشكل واضح. في حين ان العامل الماجور يستلم اجرا عن كامل نهار العمل والتي يبدو مدفوعا بتمامه. الا ان استغلال العمل المجاني مستور بالطابع المجرد الذي ياخذ العمل المنتج للقيمة و الذي هو موضع مخصصات أجرية. ف " العمل الخاص بالافراد المعزولين، لا يحصل على طابع العمل الاجتماعي بالشكل الملموس الذي قاموا عبره بانفاقه في مجرى عملية الانتاج، انما يحصلون عليه فقط عبر المبادلة التي تمثل تجريدا لموضوعات خاصة واشكال محددة من العمل " (انظر أ . روبين " محاولة حول نظرية القيمة عند ماركس ").

فلكي يكون ممكنا في نمط الانتاج الرأسمالي، مبادلة اية بضاعة، بما فيها قوة العمل، يجب القيام مسبقا بمعادلتها، اى اخضاعها الى ذات الوحدة المقياسية التي قسم باحتسابها كقيمة او كعمل مجرد بشكل يعكس مقدار وقت العمل الاجتماعي المبلور فيها والضروري لانتاجها. واذن فان كل بضاعة مبيعة بقيمة محددة هي قيمتها الخاصة (ممثلة بمعدل متوسط تدور حول الاسعار حسب المقتضيات المترتبة من قانون العرض و الطلب). والحال، بالتحديد، ان العامل يبيع قوة عمله طيلة النهار بينما قد تكفي ساعة عمل واحدة، مثلا، لانتاج القيمة الضرورية لاعادة انتاج قوته. فبغير عمل ساعة واحدة في اليوم يستطيع العامل ان ينتج مايكفي من الثروات التي يمكنه مبادلتها مقابل كل مقومات بقائه على قيد الحياة (من ملابس ومواد غذائية ومسكن وغيرها)، فالاجرة هي ما يدفع لهذا العمل الضروري السدى لا يستطيع البروليتاري بدونه ان يحمي نفسه او ان يعيد انتاج قوته. اذن بدفعه قوة العمل بقيمتها يستطيع الرأسمالي ان يمتلك كل العمل المحقق خلال البقية الباقية من ساعات النهار دون ان يكون ملزما بدفع شيء للبروليتاري، مادام العقد والمبدأ القائلين بان كل بضاعة تشتري بقيمتها يجري احترامها. هذا الجزأ من العمل الذي تمتلكه الطبقة البرجوازية هو الذي نسميه هنا ب" العمل الفائض"، بينما نسمي القيمة المخلوقة في مجرى هذا العمل الفائض ب" القيمة الفائضة"، في حين نسمي الرابطة بين العمل الضروري والعمل الفائض او بين الاجر و القيمة الفائضة ب" معدل الاستغلال" لقد رأينا قبل قليل ان يوم عمل العامل يتجزأ الى قسمين هما العمل الضروري والعمل الفائض. ان نمط الانتاج الرأسمالي لا يتطور الا عبر التخفيض الذي لا يقطع في العمل الضروري والرفع المستمر في العمل الفائض. كما ان هذه العلاقة بين العمل الضروري والعمل الفائض هي علاقة اساسية بالنسبة للماركسيين ليس فقط لان تخفيض وقت العمل اليومي ينسجم مع اشتداد العمل الفائض، انما اضافة لذلك لان هذا الاشتداد يمثل احد نوابض اشتداد هذا العمل المجاني .

بلا شك ان الرأسماليين يستطيعون ان يرفعوا من كمية العمل الفائض عبر اطالة يوم العمل. غير ان نضال الطبقة العاملة من اجل تخفيض وقت العمل كان عائقا دفع الرأسماليين الى اختيار رفع العمل الفائض عبر تخفيض العمل الضروري¹.

"لكن بمجرد ان يتعلق الامر برفع لفائض القيمة عبر تحويل العمل الضروري الى عمل فائض، فان الرأسمال لا يستطيع الاكتفاء باطالة مدته ببساطة، حتى اذا ترك اجراءات العمل التقليدية دون مساس. انما، على العكس، يلزمه عندئذ العمل على تحويل الظروف التقنية و الاجتماعية، أى يلزمه تحويل نمط الإنتاج. ويفضل هذا فقط يستطيع ان يرفع انتاجية العمل، مخفضاً بواسطته قيمة قوة العمل، ومقلصاً بنفس الطريقة الوقت المطلوب لإعادة الأنتاج" (ماركس " رأس المال "

).

ان راسمالا ما، و لنسمه " أ " ، الذي عبر تقنيات جديدة في الانتاج و بعدد اقل من العمال، ان يتوصل الى انتاج كمية اكبر من البضائع مما يتوصل له منافسوه، سيكون لديه امكانية بيع منتجاته باسعار ادنى من اسعار منافسيه (حتى اذا اظطر الى ذلك بهدف تصريف اكبر ما يستطيع من البضائع)، ومع ذلك فان اسعاره تظل اعلى من الكلفة الحقيقية للبضاعة الواحدة (وهذه الكلفة تمثل كمية اقل من العمل الحى الذى تطلبته البضاعة الواحدة، اي بالتالي باجور اقل و ارباح اكبر). وهذا الحال سيظل مستمرا حتى انخفاض قيمة البضائع المماثلة الموجودة في السوق كنتيجة لتعميم هذه اشاكلة الانتاجية وما يترتب عليها من اختفاء للقيمة الفائضة الكبيرة. لهذا وبسبب هذه السيورة المتواصلة فان كل راسمالي يظل باستمرار في حالة بحث عن اختراعات تقنية جديدة يستطيع عبرها فقط ان يغزو اسواق منافسيه بهدف الاستحواذ على تلك القيمة الفائضة الكبيرة .

في مجرى هذه السيرة اذن، فان كل رأسمالي يجد نفسه مظطرا لزيادة معدلات العمل الفائض من جهة وتخفيض العمل الضروري من جهة اخرى، ومدفوعاً الى رفع الانتاجية بشكل يكفل تخفيض وقت العمل الاجتماعي المخصص لكل بضاعة ويكفل بالتالي تخفيضاً في قيمتها. ولما كانت قوة العمل هي الاخرى بضاعة فانها تعرف هي ايضا انخفاضاً في قيمتها. الامر الذي يؤكد على الدوام اتجاها نحو تخفيض في العمل الضروري . وهذا الانخفاض في قيمة قوة العمل يقدم وقتيا امكانية تحقيق قيمة فائضة عالية. الا انه، وفي ضرورة تخفيض العمل الضروري هذه، يكمن كل التناقض الاساسي للرأسمالية والنابع من السيرة الدائمة في رفع القيمة وخفضها على التوالي. فلما كان المصدر الوحيد للارباح الرأسمالية، اي تحقيق القيمة الفائضة، ما هو الا العمل الحى المخصص لكل بضاعة، فان تنامي الانتاجية — او ارتفاع المكونات العضوية للرأسمال —

1- " ان طول يوم العمل، من جانب اخر، له ايضا حدها الأقصى، وان يكن شديد القابلية للتمدد. وحدها الاعلى تقرره قوة العامل الجسدية. فاذا كان الاستنزاف اليومي لقوى العامل الحيوية يتجاوز حدوداً معينة، فان هذه القوة لاتعود قادرة على تقديم اية نشاطية جديدة. على ان هذا الحد، كما قلت، شديد القابلية للتمدد. ففى ظل تعاقب سريع لاجيال واهنة وقصيرة الاعمار تمون سوق العمل كما في ظل سلسلة متعاقبة من اجيال قوية طويلة الأعمار " (ماركس "الاجوروالاسعار والارباح").
يعنى دائما زيادة في العمل الميت (التطور التكنولوجي) مقارنة مع العمل الحى (تطور قوة العمل). الامر الذي يعنى بالتالي ان تحقيق قيمة فائضة عالية يعزز دائما من الانخفاض التلقائي في معدلات الارباح.

وهكذا نفهم بان نفقات الاستثمارات ترتفع من دون اي توقف وتترجع الى تحقيق تخفيض في معدلات الربحية — علاقة الربحية المحققة مع ملكية الرأسمال المستثمر — وفي نفس الوقت فان الانخفاض الثابت في قيمة البضائع يؤدي الى تخفيض متسارع في قيمة الرأسمال الثابت (المباني والمكائن والادوات). كما ان تعويض هذه المكائن ينبغي ان يتم في برهة زمنية اسرع ما يمكن دائما، مما يتطلب جني فوائد قصوى من قوة العمل : يجب العمل على جعل المكائن تدور ليلا ونهارا بهدف انجاز قيمة اضافية كافية وتخفيض كلفة قوة العمل. لهذه الاسباب باتحديد فان اي رفع للانتاجية، في ظل نمط الانتاج الرأسمالي، يفترض تعميقا في عبودية البروليتاريا للالات وللعمل الميت.

ان الانتاجية اليوم هي انتاجية راس المال. اذ ان الامر بالنسبة لراس المال لايتعلق بانتاج شيئين في نفس الوقت يكون احدهما تخفيض جهد الانسان الى النصف. بل بالعكس. حيث يتعلق الامر وقبل اي شئ بان تتحقق في الشيين المنتجين قيمة فائضة اكبر اهمية وذلك لكي يتم تعويض الانخفاض الحاصل في قيمة البضائع المنتجة مع اقل فاقل من العمل الحى. اذن فان كل رفع للانتاجية لابد ان يرافقه انخفاض نسبي في الاجور (بالنسبة الى كمية الثروات المنتجة)، وانخفاض في العمل الضروري وارتفاع في القيمة الفائضة. وانطلاقا من هذه الحقيقة الاولى في الماركسية، فان درجة الاستغلال هي درجة نسبية نظراً لكونها اجتماعية وتأريخية. الامر الذي يمكن معه فهم الصراع المتصاعد بين البروليتاريا والبرجوازية و كذلك اظهار حقيقة مفاهيم " المكاسب الاجتماعية " و " رفع القوة الشرائية " و " تخفيض وقت العمل".

ففيما يتعلق ببلجيكا، مثلا، لقد كشفنا عبر تحليل الارقام الاحصائية التي نشرتها جامعة لوفان الكاثوليكية، بانه كان هناك ما بين 1960 و 1973 تقلصا في عدد الساعات المؤداة بلغ حوالي 11% . لكن ما لاكتشف عنه البرجوازية هو حقيقة ان " التقدم " تأتي من الارتفاع العالي في انتاجية العمل الذي يسمح للبروليتاريين ان يخلقوا بواسطته مجمل الثروات التي استهلكوها في عام 1960 عبر عدم استعمال، في 1973، الا 43% من الوقت العمل الذي استعملوه في 1960. واذا كان هذا الارتفاع في انتاجية العمل تذهب نتائجه كلياً لفائدة المنتجين ويخدم في تخفيض ساعات العمل، فان العمل هذا كان من الممكن تقليصه ليس فقط بمعدل 11% انما بمعدل 57% مقارنة مع ذلك المقدم في عام 1960، اي باقل من عشرين ساعة من وقت العمل الاسبوعي! (حول نفس الموضوع، انظر مقال " الحفاظ على القوة الشرائية، دعوة رجعية " في العدد 4 من " Le communiste ").

فلتحديد نفقات الاستثمارات الجديدة الى اقصى حد، يجد الرأسمالي نفسه مرغما على القيام بجعل تطور راس المال الثابت يسير بشكل بطى. وعلاوة على ذلك فهو يتجه، بهدف رفع الانتاجية، الى محورة تحديث جهازه الانتاجي حول عملية البحث عن اكبر امكانية لتكثيف عمل البروليتاريا. وايضاً فان هذا الجشع في رفع كثافة العمل هو الذي يرغم الرأسمالي على تخفيض طول مدة العمل، ليس بهدف تخفيض العمل انما بهدف رفعه.

" نظرا لان الطاقة الفعلية لاية قوة حيوانية تسير في اتجاه عكسي بالنسبة للوقت الذي ينصرف خلاله، يمكن، و في نطاق بعض الحدود، جعلها تربح فعلياً ماتخسر في المدة (...). وايضا فان الاندفاع الكبيرة التي يقدمها تقليص يوم العمل لتطور النظام الميكانيكي و الاقتصاد في النفقات، ترغم العامل ان ينفق، عبر

توترية اكبر، نشاطا اكبر وفي نفس الوقت وذلك لاستعادة شد اطراف نهاره و بالتالي تركيز العمل الى درجة لن يكون من الممكن ادراكها بدون هذا الشد. " لا يوجد اي شك ان نزوع راس المال الى تعويض نفسه عبر التكتيف المنتظم للعمل وعبر تحويل كل مهارة في النظام الميكانيكي الى اداة جديدة للاستغلال، يجب ان يقود الى نقطة يصبح فيها التخفيض الجديد في ساعات العمل، امرأ لامناص منه " (ماركس "راس مال").

مدة وقت العمل هي تعبير عن علاقات قوة عالمية بين الطبقات:

تاريخيا ، طور الراسمال نفسه عبر وضع العمل الالزامي و عبر بسط يوم العمل الى اقصى حدوده . فاحفاد الاقنان المطرودين من الاراضي الجماعية و المنتزعين من الارياف والمرسلين الى المناطق التي ستنبتق فيها اولى الصناعات النسيجية كانوا مكد سين في المراكز الصناعية الجديدة، محبوسين في الاماكن الصناعية المظلمة والمعامل البيئية خصوصا. اما هؤلاء الذين رفضوا الخضوع للشروط القاسية لهذه الحياة الجديدة وهؤلاء الذين حاولوا الهرب وفضلوا التشرد، فقد جرى البطش بهم وقتلهم (عبر موجات شنق كثيفة) ليستخدمون مثلا موجها لارهاب جميع البروليتاريين. فمن الزنوج وهنود امريكا الى الاقنان الاوربيين مرّ الجميع عبر تلك السجون الصناعية المدنية (المعامل) والريفية (الحقول الزراعية)، وكلهم ذاقوا بوّس الهمجية البدائية وواجهوا الرعب على يد اصحاب الاسلحة وعلى يد الجوع و الدمار الكلي. وعبر هذه السبل جرت تربيتهم لتكييفوا ومع هذا الشكل الاقصى من الاستغلال الذي يسمى الان بالعمل الماجور.

ان البرجوازيين جميعاً، وتحت ضغط هذه الحقائق التاريخية الى حد ما يعترفون اليوم ببشاعة هذه الوقائع. لكنهم، بالمقابل، لا يرون فيها حقيقة التصادم الطبقي الذي يتضمنه. انهم على العكس يرون فيها مجرد اخطاء ادى التقدم الى تجاوزها، ويرون فترتها فترة استثنائية كان لابد من المرور بها. وتتمثل واحدة من اكثر حججهم فعالية في ظاهرة انخفاض يوم العمل تدريجيا (من 16 ساعة الى 14، والى 12، والى 10، والى 8 و...). ويضيفون اليها حقائق يزعمون بان العمال لا يستطيعون تكذيبها بل يحاولون استخدامها لاقتناع العمال بان الراسمال ليس مخلوقاً بشعاً وغير انساني والى اخره. حيث يزعمون بان البرجوازية هي التي تجسد النجاح في اقامة " مجتمع المتعة " و "عصر وقت الفراغ " وغيرها من التعويضات العادلة والخدمات المقدمة للمجتمع بعد سنوات الجهود و العمل التي كرسست لخدمة راس المال.

إلا ان هذه الاقوال ليست مزاعم وهمية وتأكيدات على الروحية الضيقة والبليدة للبرجوازي الذي يضع منظوره الذاتي عن حالته الطبقيّة و مجتمعه بديلاً عن العالم. فاذا كانت المدة القانونية ليوم العمل قد اتجهت فعلاً الى الانخفاض في المراكز التاريخية لتمرکز وتراكم راس المال وفي المراكز السكانية الكبرى في امريكا الجنوبية و امريكا الشمالية واوربا وافريقيا حيث جرى فرض العمل على الملايين من منتجي قوة العمل، فذلك فقط لان هذا الاتجاه اصبح مفروضاً بفضل التطور البارز للانتاجية وبشكل يسمح للرأسمال ان يجنب نفسه اخطار الغليانات الاجتماعية و اشاعة السلام الاجتماعي عبر اقراره لعدد من " الامتيازات " لبعض الشرائح من البروليتاريا دون ان يمنعه هذا من القيام في نفس الوقت بفرض معدلات مستمرة التصاعد في ميدان رفع القيمة الفائضة ورفع الاستغلال بشكل جذري. وبموازاة ذلك، لكن ضمن عملية تكاملية معه، فان الامكانية الوحيدة لرفع القيمة الراسمالية في المناطق التي افرغت بسبب الهجرة، هي الحفاظ على مبدأ يوم عمل طويل جداً. فان مبدأ الحفاظ على يوم عمل طويل جداً، لا يزال المبدأ السائد، في تلك المناطق، باعتباره وحده الذي يستطيع ان يحقق عملية التعويض عن المكونات العضوية الضعيفة لرأس المال وذلك عبر القيام بجعل شروط عمل البروليتاريا التابعة له توصل الانتماء الى علاقات اجتماعية جرى تجاوزها تاريخياً.

ففي بعض مناطق الولايات المتحدة الأمريكية، كنموذج لمجتمع " متطور " يأخذ البحث الجذري عن القيمة الفائضة شكل عبودية كاملة (انظر " ظروف عمل المهاجرين السريين في تكساس وفلوريدا وفرجينيا ... " في العدد 7 من " Comunisto ") وايضاً، فان الشركة المتعددة الجنسية الاساسية المزدهرة و المسماة "عولف اندويسترن" التي مقرها الرئيسي في بنابة حديثة جداً في نيويورك والتي يشتغل فيها العاملون بموجب القواعد النظامية والقانونية الخاصة بالمؤسسات في الولايات المتحدة وتزود نفسها بالمواد الأولية من هايتي حيث تمتلك فيها نفوذاً واسعاً وعلنياً، فان مزارع القصب التي تمتلكها هناك هي بمثابة حقول عبودية حقيقية (عمل بدون استراحة تقريباً، واجور تافهة ورقابة شبه عسكرية دائمة على العمال الزراعيين والى غير ذلك). لكن الولايات المتحدة الامريكية ليست المنطقة الوحيدة التي يبدو فيها العمل المأجور مجرد عمل قسري والى الابد. فمن معسكرات سيبيريا الى افريقيا الجنوبية ومن موريتانيا ومالي الى " المجمعات " التمركية في كمبوديا والصين وهايتي ... اين هو المركز الصناعي الذي لايشكل فيه

"العمل الاسود" عنصر الموازنة في الحياة الاقتصادية، بل وعنصرا بارزا بين معطياتها الاساسية ؟ فنيويورك وشيكاغو وهونغ كونغ تمتلك كل منها ورشات الاستغلال اللانسانى لليد العاملة وتعرف كل منها حشود الاجراء من العمال البيئيين : " بعد ثمانية او تسعة ساعات من العمل اليومي في الورشات ترجع المستخدمات حاملات معهن مواد العمل ليعملن خمسة او ستة ساعات اخرى في بيوتهن (...). ان ظروف العمل في الورشات هي من الصعوبة بشكل يصعب تصوره اصلاً، حيث ليس من النادر ان نرى ثلاثين ماكينة خياطة محشورة حشرا في حجرة صغيرة لاتوجد فيها اي شروط تهوية ولا حتى فتحة هوائية واحدة باستثناء باب الدخول" (لوموند دبلوماسيك، مارس 1982).

ان ورشات التصنيع " السرية " في باريس مشهورة جدا الان. كما ان المصانع التي يعمل فيها الاطفال في نابولي وبانكوك لم تعد تثير امتعاض الصحف المحلية البرجوازية : " ان عدد الاطفال والمراهقين دون الخامسة عشرة من العمر العاملين في العالم ارتفع من جديد خلال السنتين الاخيرتين، حيث يقدر عددهم اليوم بما لا يقل عن خمسة وخمسين مليوناً رغم ان الخبراء

يعتقدون بان هذا الرقم يظل اقل بكثير من الحجم الحقيقي للظاهرة " (انظر تحقيق المكتب الدولي للعمل في جريدة لوموند بتاريخ 10/11/1981).

ففي كل مكان اصبح العمل التكميلي في الصناعة يساهم في طرد جزء من عمال العواصم المشتغلين في الصناعات الكبرى. وفي ايطاليا، فان المشروع الصغير "السري" الذي ينشط بفضل الازمة والذي لا يكاد يمتلك من الشرعية والقانونية شيئا، اصبح يعتبر ظاهرة اعتيادية بل كاحدى ركائز مايسمى ب " المعجزة الايطالية الثانية". ومن جانب اخر اثبتت تحقيقات اجريت مؤخرا في اليابان، بان العمل التكميلي ينبغي ان يعتبر واحدا من المفاتيح الاساسية التي تعتمد عليها الاندفاع الحالية للمنتجات اليابانية لغزو السوق العالمية (...). فاشكال العمل البيئي وتقنيات العمل التكميلي و الاستغلال اللانسانى لليد العاملة " ونظام الحد الاقصى من العرق"، كما تجري تسميته في الغرب، والذي تقلص الى درجة الصغيرة فيه، نتجه جميعا نحو التطور من جديد قطاعات خاصة تحت رقابة المشاريع الكبيرة. ذا فان بعثرة المصنع و اعتماد التصنيع المنتشر والمتكامل (على الطريقة الايطالية) ينبغي ان يجري النظر لها كاحدى خصوصيات الشاكلة الجديدة للمجالات الانتاجية (لوموند دبلوماسيك - كانون الثاني 1982).

ان البرجوازية، بتقدمها هذه الوقائع كمجرد اخطاء وانحرافات استثنائية في النظام الراسمالي، او كترسبات للعلاقات الاجتماعية لمرحلة ما قبل الراسمالية، تسعى الى تلطيف وتخفيف ابعادها الحقيقية، ولا تتردد احيانا في القيام باعطائها قيمة ايجابية شبيهة بتلك الخاصة بالعمل " العادي " او " الشرعي ". لكن وسواء كان ذلك في الورشات " السرية " او في المصانع المعترف بها، فان الامر يتعلق بنفس البضائع الموجهة لرفع قيمة راس المال الذي ينتجها. وفي الحالتين ايضا، يقوم البروليتاري ببيع قوة عمله لمجرد الحصول على ما يسد رمقه. فاحتياجات البروليتاريين العاملين فيها تظل كبيرة وغير ملبأة، كما ان البطالة مثلا تظل تضغط على عمال المشاريع " الرسمية " بشكل رئيسي. وهكذا فعلى هذا البؤس الذي يتدفق من احشاء المجتمع المدني تتغذى الاسواق السوداء ومراكز العبودية الجحيمية. وباطبع، فبالنسبة لنا لاتوجد اية فوارق جوهرية واساسية بين عمل البروليتاريا في هايتي او نيويورك او في مناجم سيبيريا او في تلك الموجودة في "البلدان السوداء". بل يبدو لنا حيويًا ان نؤكد ان هذا التماثل في العبودية للاجر موجود في كل مكان من العالم (انظر المقال "حول الاستقرار العمالية" في العدد 10 و11 من " Le communiste ").

يزعم بعض البرجوازيين لحد الان، بان التخفيض "التاريخي" لوقت العمل هو تجسيد لمكسب من مكاسب الحركة العمالية ودليل على امكانية تعايش الاشتراكية والرسمالية وبرهان على امكانية الانتقال التدريجي والسلمي من الراسمالية الى الاشتراكية. والحال انه من المهلك دائما بالنسبة للبرجوازية ان تتراجع عن تخفيضاتها لوقت العمل والتي اظطرت الى القبول بها تحت ضغط النضالات العمالية، دون الحاق الاضرار برصيد نظامها الاجتماعي (هذا الامر يتجسد مثلا في تخفيض وقت العمل الى 40 ساعة في الاسبوع

في فرنسا في عام 1936، والى ثمانية ساعات في اليوم في روسيا "السوفيتية" اليوم، وفي ألمانيا اثر المعارك الثورية للسنوات بين 1917 و 1923). لكن البرجوازية اثر سحق الموجه الثورية لسنوات العشرين، وجدت نفسها مظطرة الى فرض تصعيد قوي باتجاه رفع الانتاجية و بهدف رفع معدلات الاستغلال، مغطية كل ذلك باسم خير التشغيل. وقد نتجت عن هذه التوجهات تغييرات عميقة وعنفية في المكونات العضوية لراس المال — كرفع الراسمال الثابت بالمقارنة مع الراسمال المتغير —، تغييرات افضت الى احتدام التنافس والصدامات والنزاعات بين مختلف عواصم التمرکز الراسمالي. فقد ادت عملية رفع قيمة رؤوس الاموال الى فرض ضرورة تملك القوى المنتجة من قبل الاطراف المتنافسة وبالتالي الى تعريضها للدمار. وهكذا، ان التدمير المشترك للقوى المنتجة، التي هي قوة العمل بشكل رئيسي، وكذلك اشاعة معسكرات العمل الالزامي ذات الطابع العسكري في جميع انحاء العالم، حصلوا في فترة سبقت او تلت بزمن قصير اضطرار البرجوازية الى اتخاذ تلك الاجراءات " الاجتماعية " التي يسميها البعض اليوم بـ " مكاسب" الحركة العمالية. في حين ان البرجوازية لم تقدم على اتخاذ تلك الاجراءات الاحمائية نفسها والاستمرار في الاستغلال.

ففي 1884، وعندما قام البرلمان الانجليزي بالتصويت على اوائل القوانين التي تحدد مدة نهار العمل (قانون المصانع)، كان ذلك اصلا بهدف وضع حد لانتفاضة عمالية كانت تهدد بالتحول الى حرب اهلية. وبعد تشريع يوم العمل بعشرة ساعات، سارعت البرجوازية الى تخفيض الاجور بحوالي 25% : " لقد عولمت الطبقة العاملة كما لو كانت مجرمة حيث جرى فرض انواع الحظر عليها واخضعت للقانون الخاص بالمشبوهمين" (ماركس — راس المال "). ونفس الشيء حصل في فرنسا ايضا. فالاصلاح الذي جرى اعتماده بعد شباط 1848 والذي " يفرض نفس التحديد الخاص بيوم العمل على جميع الورشات وجميع الصناعات بدون تمييز وفي نفس الوقت (...)ويقر باسم المبادئ ذلك الذي لم يجر انتزاعه في انجلترا الا باسم الاطفال والمراهقين والنساء " (ماركس — راس المال ") ، هذا الاصلاح لم يجر اعتماده الا بعد السحق الدموي لحركة تمرد يونيو في باريس. ومن هذه العلاقة بين " الضغط الدائم للعمال الناشطين في الخارج" و التدخلات الشرعية، قام البرجوازيون سريعا بتحويل النضال العمالي الى نضال لانتراع الحقوق والقوانين الاجتماعية المتخذة من قبل الدولة لاصلاح نظامها الخاص بـ"المكاسب الاجتماعية."

فلانها مهددة بثورة الطبقة البروليتارية ولانها تخشى على نفسها من اخطار حرب اهلية كامنة، قامت البرجوازية باعتماد ضبط النفس وتوحيد نفسها في اطار الدولة باعتبار هذه حامية للمصالح العامة للطبقة البرجوازية. ان القوانين التي وضعت لتحديد يوم العمل ظهرت فجأة وذلك عندما كانت التبعية الداخلية للمشاريع قد تطورت بما فيه الكفاية بفضل تقسيم العمل. اذ اصبح مصيرياً بالنسبة للبرجوازية ان تتجنب الاضطرابات الاجتماعية المترتبة عن تجاوزات بعض الراسماليين " المتعنتين "، لان هذه الاضطرابات تحمل اخطارا تهدد مجموع راس المال. وفي نفس الوقت كان قد اصبح ضروريا بالنسبة لاعادة الانتاج الاجتماعي، ان يجري تعويد العمال على التعايش مع ادوات عمل تتحول بشكل مستمر وعلى التطبع على شروط الحياة الجديدة. لكل هذه العوامل راحت الدولة تشرع القوانين الخاصة بتحديد وقت عمل النساء وبالغاء عمل الاطفال، كما قامت في نفس الوقت بتعميم التعليم الالزامي والتشريعات العائلية (بما تتضمنه من الزامية العمل العائلي في البيت).

لكن، ورغم تخفيض ساعات العمل، فان مجمل وقت البروليتاري صار خاضعاً أكثر فأكثر للمقتضيات الخاصة براس المال. حيث اصبح وقته في العمل و وقته اثناء التنقل بين البيت والعمل، ووقته المكرس لامتلاك وضعية نظامية لدى الادارة — الشرطة او النقابة او دائرة الضمان الاجتماعي وغيرها — ووقته المخصص لاكتساب الاعداد المهني، ووقته المخصص للمعالجة من اضرار العمل، ووقته المخصص لتجديد قوة عمله، اصبحت كل هذه الاوقات الاجتماعية عائدة لراس المال.

ان القوانين الاجتماعية، انن ، لا تلبى الا الطموح البرجوازي الهادف الى ادارة نظام انتاجي قائم على العبودية للعمل في نفس الوقت على الذي يجري اعطاه شرعية علمية وانسانية ظاهرة. لذلك فان تلك الآراء مجرد صياغات فارغة التي تؤكد على مبدا انسانية وتقدمية البرجوازية، بقولها " ان العامل يبيع قوة عمله من اجل اعادة انتاجها وليس من اجل تدميرها" و " ان مصلحة الراسمال ذاتها تتطلب منه يوم عمل اعتيادي."

" ان التطور الرابع (في الفروع الصناعية الكبيرة التي جرت فيها تطبيق قانون عشرة ساعات عمل) بين 1853 و 1860، والسائر يدا بيد مع الانبعاث الجسدي والاخلاقي للعمال، كان قد صدم اصحاب النظرة البعيدة، واصحاب الصناعات انفسهم، الذين انتزع منهم التحديد الشرعي وقواعد يوم العمل، شيئا فشيئا وعبر حرب اهلية دامت نصف قرن، اكتشفوا صراحة و تفاخر التضارب الموجود بين فروع الاستغلال التي كانت لاتزال " حرة " وبين المؤسسات الخاضعة " للقانون " (ماركس — راس المال).

لقد كان ماركس اصلاً، ومنذ تلك الفترة قد استخلص الدروس الذي تقدمه هذه المراسيم فهي، وبعيدة جداً من ان تكون ثمرة تحول ثوري للمجتمع، " فان هذه المراسيم الدقيقة التي تنظم تنظيمًا عسكرياً وعلى صوت البوق، فترة و حدود وضربات العمل (...) ولدت بفضل الظروف وتطورت شيئاً فشيئاً كقوانين طبيعية لنمط الانتاج الحديث".

ما يسمى بالتخفيض " التاريخي " في فرنسا:

ان كل الدول، وبسبب تعرضها لاثار الازمة العالمية، تجد نفسها بمواجهة مع انهيار " معدلات النمو " الخاصة بها — اي معدلات الربح. فما دام هناك فائض انتاج في البضائع وهناك في نفس الوقت انخفاض متسارع في قيمة راس المال الثابت، فان الراسماليين يجدون انفسهم مرغمين على تقليص الاستثمارات. عندئذ ولواجهة ازمة الاستثمارات المترتبة هذه (التي يسميها اليسار والنقابات ب " هروب رؤوس الاموال ") تنهمك البرجوازية في حسابات تغيير البنى الصناعية وفي اكتشاف اشكال جديدة لتنظيم وادارة العمل. الا ان البرجوازية تظل عاجزة عن ادراك ومعالجة المسألة الجوهرية التي تتسبب في انخفاض القيمة، اي التناقض والتصادم المتصاعد في اطار البضاعة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. وكل ماتقوم به من اجراءات بالتالي لايقوم الا بتاجيل اللحظة الحتمية لافلاس المشاريع، الا انها تنزع في نفس الوقت الى تحميل البروليتاريا حاجات ومصالح الطبقة السائدة فارضة اياها عليها فرضاً. ومن جانب اخر، عبر ارجاعها اسباب وحلول الازمات الى مسائل شكلية — الى الليبرالية الحديثة او، على العكس، الى سياسة الكنزية، او التسيير الذاتي، او التسيير المشترك — فان البرجوازية تقوم بشحن اسلحتها الموجهة لسحق البروليتاريا الثورية. ان " الوعي الزائف " لدى البرجوازية محكوم عليها بسبب موقعها كطبقة مهيمنة، وهو موقع عليها الدفاع عنه. ولهذا فان المصالح الاساسية للطبقة هذه هي المحور التي تدور حوله الاصلاحات التي تتخذها الحكومات. الامر الذي يعني ان مرحلة جديدة من الهجوم المنظم ضد البروليتاريا هي التي افتتحت مع الشعار الذي بشرت به الحكومة الاشتراكية في فرنسا الخاص بـ " تخفيض وقت العمل الى 39 ساعة " .

اذ ان كل ما يحتاجه الراسمال هو ان يجعل قوة العمل اكثر فاكثر خضوعاً واستسلاماً وطواعية حتى يتمكن من التحكم باستعمالاتها وبكلفتها كما تتطلب ذلك منه مقتضيات رفع الاسعار وضرورات تغير البنى الصناعية و المركزة. فبالعمل على تحرير رفع الانتاجية على اساس انها نتيجة للتطور في التكنولوجيا وحدها ودون الاعتراف بالتكثيف الحتمي للعمل الذي يترتب عنه وتلقيه على اعتاق البروليتاريا، تقوم الحكومة الاشتراكية الفرنسية بطرح اجراء رأسمالي بحث على شكل " انتصار للعمال " لتجبر بذلك البروليتاريا على المطابقة بين مصير الاقتصاد الوطني ومصيرها الخاص كما لو كان شيئاً واحداً. حيث تاخذ مبادئ تقديم التضحيات والتشغف والانضباط والعمل تأكيداً يجعلها ذاتها المبادئ الخاصة بـ " التضامن " الذي تطلق لاجله الحكومات دعوات كثيرة. والحال، ان وراء مايسمونه بـ " الحل البديل " : اما البطالة واما اعادة تقسيم العمل الذي يسمح بتخفيض الساعات، هناك نفس المبدأ و نفس الواقع يفرضان انفسهما وهي التخفيض المطلق لطبقة الاجراء، الذي هو اجراء اضافي يهدف الى اخضاع البروليتاريا بشكل كامل للدولة البرجوازية .

لهذا، ان القوانين الاخيرة التي جرت التصويت عليها وسط ضجة كبيرة في فرنسا بشأن الانتقال " التاريخي " من 40 الى 39 ساعة (الانتقال الى 35 ساعة موزع ومنظم على مدى خمس سنوات) ينبغي ان توضع في مكانها ضمن النزوع العام للحكومات بمختلف الوانها السياسية، نحو تخفيض ساعات العمل القانونية. اذ ان المدة الاسبوعية الرسمية لعمل العمال في القطاعات الصناعية انتقل ضمن هذه الاطار خلال السنوات ابتداء من 1970 وحتى 1979. حيث انتقل في بريطانيا من 44.5 الى 43 ساعة، وفي اليابان من 43.3 الى 40.6، وفي بلجيكا من 39.9 الى 35.4 والى اخره. وبين 1974 و 1980 جرى تسجيل التخفيضات الاكثر قوة في هذا الصدد في النرويج وفي اسرائيل (اربعة ساعات عمل اقل في الاسبوع). وبينما كانت مدة عمل العمال في فرنسا 40.6 ساعة في عام 1980، كانت تبلغ 39.7 في الولايات المتحدة الامريكية، و 39.1 في استراليا و 37.7 في النمسا، و 33.4 في بلجيكا، و 32.9 في الدنمارك . . . (انظر لوموند في 16-2-1982).

ان استكمال البروتوكول حول " تخفيض ساعات العمل " الموقع من قبل اصحاب العمل والنقابات الفرنسية يقود الى هدف واحد هو جعل الاقتصاد الفرنسي اكثر تاهيلاً تنافسياً وذلك بفضل الاستعمال الاكثر انتظاماً لراس المال الثابت (مدة استعمال المنشآت في صناعة السيارات تصل الى 6150 ساعة في الولايات المتحدة الامريكية وما بين 4000 و 4600 ساعة في اليابان وما بين 3700

ساعة في فرنسا (كما تشير الارقام الاحصائية للمعاهد الرسمية)، وايضا بفضل تحقيق مرونة اكبر في ساعات العمل (في الولايات المتحدة الامريكية وفي اليابان جرى تكييف ساعات العمل مع طلب السوق، كما ان الساعات الاضافية تستعمل على نطاق واسع حيث تبلغ ما بين 10 الى 15 % في اليابان).

" انخفضت الاستثمارات في التجهيزات الصناعية ب 12% في 1981"، هذا هو العنوان الذي وضعته جريدة اللوموند الصادرة في 9/6/1982. في حين جاء في جريدة ليبراسيون الصادرة في 14/9/1981 انه " منذ 1975 فان كل ارتفاع في الثروات يأتي من الفعالية الافضل للانتاجية ". اذن، فلستر النقص في الاستثمارات تسعى البرجوازية دائما الى تحقيق زيادة قسوى في مردودات آلتها بجعلها تدور ليلاً ونهاراً من قبل بروليتاريا اكثر حركية واكثر تاهيلاً واقل كلفة .

لقد جرى تعميم العمل على اساس المجاميع والتخصص الوظيفي منذ تفاقم الازمة. فالعمل التخصصي اصبح شيئاً عادياً بالنسبة لثالث العمال الذين جرى وضع نصفهم ضمن جماعات العمل الليلي. فلقد كانت صناعات الحديد والمناجم والنسيج والورق هي التي تحتل لنفسها تقليدياً العدد الاكبر من العمال من ذوى التخصص الوظيفي حتى عام 1985. الا ان هذا النمط من العمل راح يمتد منذ بضعة سنوات ليشمل صناعات التغذية وقطاع الخدمات. وايضا فان نسبة العمال المشغولين في " وظيفة تخصصية " في الصناعات التحويلية ارتفع الى اكثر من الضعف خلال الفترة بين 1957 و 1977. بيد ان هذا الارتفاع للعمل التخصصي يجب ان يوضع في علاقة مع الارتفاع القياسي في الانتاجية، حيث ارتفعت كمية الثروات المنتجة في الصناعات خلال ساعة واحدة، الى ثلاثة اضعاف تقريبا في بلجيكا بين 1956 و 1977) حسب النشرة الاسبوعية الصادرة عن " كريديت بنك " بتاريخ 17-11-1978).

ولقد اكد رئيس وزراء فرنسا السابق، بيير مردا نفسه، "بان الامر الذي يقف وراء هذه الاصلاحات هو القيام اليوم باتعاب المكائن بدلا من اتعاب الانسان والعمل على تحسين العلاقات بين الانسان وعمله وعلى خلق وظائف جديدة اكثر تاهيلاً ". والحال ان مجرد معرفة تطبيق الاجراءات المتخذة يكذب هذه الاقوال :

* اشاعة العمل " التخصصي " مع تنظيم فريق خامس للعاملين في الفعالية المستمرة.

* تعميم عقود الامد المحدود بالاضافة الى التوظيف المؤقت.

* اشاعة المجموعات المضاعفة والمترابطة.

* اشاعة العمل الليلي وجعله يشمل النساء (ساعتان اكثر) وكذلك العمل خلال عطلة نهاية الاسبوع.

* القضاء على " الوقت الميت " عبر جعل ال 35 ساعة عمل 35 ساعة عمل فعلي.

* اعطاء طابع الاعتيادية لنظام الساعات الاضافية التي يكون اجرها محسوبا الان نسبة 25% مقارنة مع

الساعات الثمانية التي تلي الوقت القانوني للعمل.

وكما صرح الوزير اورو فان " رفع انتاجية العمل ليس عملية ميكانيكية، انما هو بالاحرى شكلا من اشكال انتماء الاجراء ".

ان شروط عمل كهذه تنظم وتخطط حياة العمال وبشكل تام بموجب مقتضيات ومعدلات رفع القيمة الراسمالية، الى درجة غالباً ما تذهب معها تغيرات العمل الى قلب انتظامية النهار رأساً على عقب. الامر الذي يؤدي بالكثير من العمال الى الوقوع من ضحايا لها بسبب الارهاق و النوم غير المنتظم وارتباك وجبات تناول الطعام. ولقد اثبتت التجارب التي اجراها الـ B.I.T ان العمل الليلي يتطلب مردودية متساوية وجهدا جسديا وعصبيا اكبر، كما ان معدلات الإصابة بالامراض هي اعلى من المتوسط لدى العاملين بتخصص وظيفي ... الامر الذي يكشف اذن ان رفع كثافة العمل ومضاعفة استغلال البروليتاريا هما بالتحديد ما يهدف لهما تعميم ال " 39 ساعة " الذي طرحته الحكومة الاشتراكية. وهذا هو بالتحديد هدف مايسميه بيير مردا ب " تحسين علاقات الانسان بعمله " (2) . فبالنسبة لبيير مردا، كما بالنسبة لستالين ولكل الراسماليين " ان الانسان هو اثنان راسمال ! "

2 - " يقتل العمل و يجرح في العالم حوالي 160 000 شخصاً، لكنه ايضاً يخلق المزيد من الامراض العقلية (000) وهناك الان 000 12 0 000 يعانون من اضطرابات عقلية جدية " (من تقرير الـ B.I.T بمناسبة السنة العالمية للمعوقين).

لقد كان ينبغي عدم انتظار تهاني ريمون بار للحكومة الاشتراكية حتى نفهم ان الاتفاقات حول " تخفيض وقت العمل " تدشن توجيه هجمة جديدة ضد الطبقة العاملة. وبالفعل، فبعد اشهر قلائل على تشريع تخفيضات وقت العمل، وضعت الحكومة الاشتراكية موضع التطبيق مااسمته في الاتفاقات ب " التعويضات المالية " والتي تكشف عن كونها ليس الا هجوماً مباشراً على العمال الاجراء. فمن

ضرائب "التضامن" الجديدة التي راحت تنتزع من الموظفين، الى عقود "التضامن" الشهيرة بين النقابات واصحاب العمل (التي تضمنت تخفيضات في الاجور التي امتدت نسبتها من 1.6% في معامل البان جرفيه - دانون و الـ بي.اس. ، الى 20% في فلوري ميشون) هدفت حكومة اليسار الى تعميم تخفيضات الاجور وجعلها الزامية . وقد اقترنت هذه، منذئذ، بارتفاعات في الضرائب الحكومية على شراء المنتجات الصناعية وعلى الخدمات وتخفيضات مستمرة في قيمة العملة النقدية وتجميد للاجور وتخفيض مبلغ مخصصات البطالة وغيرها من الاجراءات التي طغت على اجراء " اصلاح ضمانات البطالة ". وهذه جميعاً هي هجمات عديدة ضد الاجور الفعلية للبروليتاريا يجري استخدامها للتمكن من تقديم المساعدات للمشاريع المشمولة بموجب الاتفاقات التي تضمنتها "عقود التضامن" (كما ان المؤسسات التجارية التي تقوم باجراء تخفيض منتظم لوقت العمل يسير باتجاه الـ 36 ساعة من 1982 حتى نهاية سنة 1983 تم الاتفاق على اعفائها من التزاماتها المالية حيال "مؤسسة الضمان الاجتماعي" وذلك لكل وظيفة اضافية توفرها نتيجة "تخفيض وقت العمل").

ان الارتفاع المؤكد في عدد العاطلين عن العمل (جرى تجاوز الخطوط المليوني عاطلاً في غضون السنة الاولى من الحكومة الاشتراكية) يكذب فعلياً الحلول الاشتراكية في النضال ضد البطالة. وفي الوقت الذي كان فيه الوزير جاك ديلاور قد اعترف صراحة " بان الانتقال من 40 الى 39 ساعة لم ينتج عنه خلق وظائف"، كشف تخفيض وقت العمل المزعوم والمقدم كراسم رح في الهجوم ضد تصاعد البطالة، عن ان الهدف الحقيقي الذي يقف وراءه ما هو الا **المباشرة بشن هجوم منتظم ضد الطبقة العاملة**. فخطط الاشتراكيين الفرنسيين الخاصة بالتوظيف لاتعني شيئاً احرأ في الواقع سوى ملاحقة العاطلين عن العمل "مدد طويلة" وسوى **تقليص مخصصات البطالة ورفع كثافة العمل والتخفيض العام للاجور**. كما ان خطط بيير مردا ليست سوى استتساخ مكرر للخطط التي اتخذت في كل مكان من العالم من قبل كافة البرجوازيات .

وعلى هذا الاساس، ان اليسار لايقوم فقط بتكريس التخفيض المستمر للاجر الفعلي، مادام كل تخفيض لساعات العمل لايد ان يقترن برفع الانتاجية (حوالي 10% في معامل البان جرفيه — دانون) ولايد بالتالي ان يرفع من كثافة العمل، بل يقوم ايضا بتنظيم عملية التخفيض المستمرة للاجور الفعلية (القوة الشرائية). وعلاوة على كل ذلك فان الارتفاعات الرسمية العالية في العائدات وفي الاجور تحرم اقتصادنا من خلق الوظائف. ولهذا فقد قررت الحكومة ضرورة القيام بشيء! " كما صرح بذلك بيير مردا نفسه .فحتى متى سيستمر هذا التخفيض في الاجور الرسمية ؟

ان الحكومة الفرنسية، كاية حكومة اخرى، تنزع تلقائياً الى تشجيع تقسيم العمل، اي الى توزيع مختلف لساعات العمل طوال السنة. وهذا الامر هو بغرض التعويض عن " الجوانب الصلبة في تنظيم وقت العمل والتي تقود الى استعمالات سنوية، غير كافية غالباً، لأدوات اكثر فاكثر تعقيداً وكلفة، مما يجعلها تؤدي بهذا الى عرقلة تطور انتاجية التجهيزات " كما كتب رئيس الخطوط الجوية الفرنسية. اذن فالمبدأ الذي يقود تحديد المدة الاسبوعية للعمل هو مبدأ العقلنة والاقتصاد بكلفة قوة العمل في نفس الوقت الذي تجري فيه المحافظة على رفع انتاجية راس المال وبالتالي رفع كثافة العمل .

الخاتمة:

لقد بيّنا في هذا النص، ان الراسمال يسعى كل مرة الى تحويل النضالات العمالية لتخدم مصالحه، بما في ذلك المطلب العمالي القائل بان المصلحة الدائمة للبروليتاريا هي في العمل الاقل. ويتم هذا السعي عبر العمل على اقران اي تخفيض شكلي في يوم العمل (الـ 35 ساعة التي تدعوها الحكومة) برفع مهم لمعدلات الاستغلال و لمعدلات القيمة الفائضة المغتصبة من البروليتاريا. وبالفعل، ان تخفيض وقت العمل من وجهة النظر الراسمالية (والتي تشمل جميع المطالبات والوعود المقدمة من قبل الحكومة والنقابات واليساريين .. الخ يقتزن دائماً بتخفيض للوقت الضروري وذلك خصوصاً بهدف رفع حجم العمل الفائض حتى اذا كان هذا الحجم موجوداً ضمناً في يوم من سبعة ساعات اكثر مما هو موجود في ثمانية ساعات. اي، من وجهة النظر هذه، اذا كان لايد من تقليص يوم العمل على صعيد المدة فان من الضروري عندئذ ان يجري رفعه على صعيد الكثافة، الامر الذي يضمن تحقيق ارتفاعاً في الاستغلال.

اما وجهة نظر البروليتاريا فانها تتموضع بداهة في موقع معاكس يرفض هذا الارتفاع في الاستغلال. اذ ان النضال العمالي يسعى دائماً بهدف تحديد وتقليص الاستغلال الى ابعد حد ممكن على صعيدي المدة و الكثافة على حد سواء وفي نفس الوقت .فمصلحة البروليتاريا تكون دائماً في العمل الفعلي الاقل فالأقل، اي في خلق اقل ما يمكن من القيمة الفائضة وفي ارتفاع اجورها. وان النضال

العمالي الحقيقي والمطالبات البروليتارية الفعلية لاتنسجم الامع هذا المنظور التاريخي فقط، وبالتالي فهي تدير ظهرها للمطالبات البرجوازية، وللاضرابات الوهمية التي تقام من اجل المطالبة بـ '35 ساعة الحكومية' او من اجل 'الحفاظ على القوة الشرائية'، لان هذه وتلك لاتعني في الواقع سوى تعمير الراسمال (ستر البطالة عبر العمل بوقت جزئي...) وزيادة الاستغلال (استئصال ' الوقت الميت ' و زيادة المعدلات الانتاجية وتنقص الاجور...) فممنذ ان وجدت البروليتاريا والبرجوازية، كان النضال العمالي يعبر، حتى في ابسط مستوياته، عن هذا النزوع لتقليل وقت العمل ورفع الاجور سواء كان ذلك عن طريق السرقة او تذبذب الانتاجية (المشهورة بعملية 'الباروكه') او عبر الاضرابات، فافرضنا، بشكل مؤقت بلا شك، تخفيضاً في وقت العمل وارتفاعاً في الاجور. وبشكل مستقل عن التقديرات الظرفية للمطالب التي عبرت عن هذه او تلك الفترة او هذا المكان او ذلك، فان هذا النزوع التاريخي الدائم (قد يكون طبيعياً في بعض الحالات النضالية ان المطالبة بـ 40 ساعة عمل تتطابق فعلياً مع النضال العمالي، بينما لاتعني في بعضها سوى تصفية النضالات) ومافيه من امور جوهرية، هو طابعه المباشر المتناقض و المضاد مع منطق الراسمال ومع انتاجية القيمة الفائضة.

"ان راس المال متناقض في واقعه : فهو ينزع الى اقصى تقليص لوقت العمل في نفس الوقت الذي يجعل منه المصدر الوحيد ومقياساً للثروة. وايضا انه يقلصه بشكله الضروري لكي يرفعه بشكل غير المفيد، جاعلاً من وقت العمل الفائض شرطاً - مسالة حياة او موت - لوقت العمل الضروري" (ماركس - راس المال).

اذن، ان مصلحة الراسمال تكمن دائماً في تشويه وتفريغ هذه المصلحة البروليتارية او تلك من مضمونها الطبقي وذلك بهدف تمرير المحتوى الراسمالي وزيادة الاستغلال عبر الاعتراف بشرعية قانونية لها وعبر تصوير الاستجابة لها كما لو كانت "انتصاراً عمالياً كبيراً". ان هناك اذن نفس الفوارق الطبقيه بين، مثلاً، المضمون البروليتاري ليوم الاول من ايار باعتباره يوماً عالمياً للنضال وبين مضمونه الرسمي باعتباره عطلة سنوية تمجيداً للعمل المغترب، ونفس الشئ فيما يتعلق بمعنى تخفيض وقت العمل بين منظور يدعو الى ازالة الاجر والغاء كل عمل ومنظور يقوم بتشريع رسمياً وتحويله الى مجرد تغيير راسمالي. فبين تخفيض وقت العمل بالمعنى الذي ينسجم مع مصالح البروليتاريا والمعنى الذي ينسجم مع مصالح الراسمال هناك جميع التناقضات التي تفصل البروليتاريا الثورية عن البرجوازية.

" لكن جميع المناهج التي تساعد في انتاج فائض القيمة تدعم التراكم ايضا، وكل تعميم للاولى يدعو بدوره الى تعميم الاخرى. ان ماينتج عن هذا، ومها كانت معدلات الاجور عالية او واطنة، هو ان ظروف العامل لايد ان تتدهور بشكل يسير عكسياً مع ازدياد تراكم راس المال. واخيراً، فان القانون الذي يوازي دانما بين التقدم في التراكم وبين التقدم في فائض الانتاج النسبي، يشد العامل الى راس المال بشكل اكثر قوة من انشداد الجبل الى الارض. وهذا القانون هو الذي يخلق علاقة حتمية مشتركة بين تراكم راس المال و تراكم البؤس الى درجة ان تراكم الثروة لدى قطب تفقد بالضرورة الى تراكم الفقر و المعاناة والجهل والفظاظة والتدهور الاخلاقي والعبودية لدى القطب المواجه، اي لدى الطبقة التي ينتج الراسمال ذاته " (ماركس - راس المال).

" ان العمل هو النقيض للنشاط والراحة واللذة الإنسانية. فالعمل يجعل الإنسان غريباً عن ذاته وعن منتوجه ونشاطه الخاص والنوع الإنساني، انه ليس إلا النشاط الإنساني المكبوت ضمن نطاق المجتمعات الطبقيّة والضرورة الخاصّة بالطبقات المهيمنة للاستحواذ على فائض الإنتاج عبر استغلال وإخضاع الطبقات الأخرى. ان الرأسمالية بتحريرها - أي بعزلها - المستغلين، عن وسائلهم في الحياة والإنتاج وبتدميرها الأشكال الإنتاجية القديمة، فرضت العمل المأجور وعممت العمل الحر على مجموع الكوكب الأرضي، مقلصة الإنسان بهذا، وفي كل مكان، إلى مجرد تشغيل معذب (مفردة " Travail " الفرنسية التي تعني "العمل" مشتقة من المفردة اللاتينية " Traepalium" التي تعني " أداة التعذيب ").

وفي العمل فان البروليتاري محرم من إنتاجه بصفة مطلقة، ومستلب وغريب عن ذاته ومنفي عن جوهره في حياته وفي لذته غريب بالنسبة لنتاج نشاطه الخاص. فعلاوة على انه ينفق عرقه ودمه وحياته في نشاطه حيث البؤس واللامعقول، فانه مقطوع من الروابط المباشرة مع غيره من الكائنات الإنسانية ومقطوع كذلك من حياته الجنسية الخاصة وعن الجنس الإنساني. لذلك ففي النضال ضد العمل، ضد النشاط الذي يرغمون على أدائه وضد من يرغمهم عليه، يستطيع البروليتاريون الانبثاق من جديد ككائنات إنسانية، وهكذا، وعبر تعميم هذا النضال، وما يترتب عن ذلك من ردع مجمل المجتمع، يضعون الأسس الأولى للمجتمع الشيوعي حيث يصبح النشاط الإنساني أخيراً إنسانياً ومن اجل الإنسان.

(أطروحات التوجيه البرنامجي ص 45)

منشوراتنا
OUR PUBLICATIONS